وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الاستثمار الاجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية

بحث تقدم به الطالب

علي عامر محمد

اشراف

م. م. رعد علي عبيد

الى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية ، كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

٤٣٩ هـ ٢٠١٨ م

وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا

وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ ۚ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ

سورة الشورى : الاية : ٢٨

الإهداء

إلى من عشت فيه حياتي وعاشت به ذكرياتي ...

وطني الغالي

إلى من بذل وأعطى وتحمل وضحى ، وكانت وستظل دعواته صادقة ، إلى من هو نبراساً يضيء مسيرة حياتي أطال الله في عمره ...

والدي العزيز

إلى من أسعى لنيل رضاها ، وأعمل لبرها ما استطعت إلى ذلك سيلاً ، إلى من تستحق كريم القول وكريم العمل ...

والدتي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى من علمني درساً في الحياة ...

إخوتي وأخواتي

إلى الذين علموني نسيج الحروف ...

أساتذتي

والى كل من رافق حياتي بحزنها وهمها وفرحها وأعانني على نيل مطلبي وتحقيق أملي ورسموا لي طريق العلم والنجاح والتغلب على مصاعب الحياة وجعلوا لي من دعائهم وحبهم وأقلامهم نجاحاً دائماً وحباً أبدياً وسلاماً قوياً نحو مسيرتي في طريق العلم ...

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله أقراراً بنعمته ولا اله إلا الله أخلاصاً لوحدانيته والصلاة والسلام على سيد خلقه نبينا محمد المصطفى الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد ....

يطيب إلي وأنا اختتم بحثي المتواضع هذا أن أتقدم ببالغ الشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث المتواضع في مقدمتهم أستاذي الفاضل **(م. م. رعد علي عبيد)** على الانجاز الذي قام به لجعل بحثي يصل إلى أعلى مراتب التميز ، و إلى كافة زملائي في الدراسة فجزآهم الله خير الجزاء ووفقهم لكل خير.

الباحث

اقرار مشرف

اشـــــــهد بـــــــأن هـــــــذا البحـــــــث الموســـــــوم **(دور الاســـــتثمار الاجنبـــــي فـــــي تحقيـــــق التنميـــــة الاقتصـــادية)** جـــــرى تحـــــت اشـــــرافي فـــــي جامعـــــة ديـــــالى كليـــــــــة القـــــــانون والعلـــــــــوم السياســـــــــية وهـــو جـــزء مـــن متطلبـــات نيـــل شـــهادة البكـــالوريوس فـــي العلوم السياسية.

التوقيع :

المشرف : م. م. رعد علي عبيد

التاريخ : / / ٢٠١٨

الـمحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية الكريمة	ب
الأهداء	ج
الشكر والتقدير	د
اقرار مشرف	هـ
المحتويات	و
المقدمة	١
المبحث الاول : مفهوم الاستثمار واهميته	٣
المطلب الاول : مفهوم الاستثمار	٣
المطلب الثاني : اهمية الاستثمار	٦
المبحث الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية وأهمتيها	٩
المطلب الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية	١٣
المطلب الثاني : انواع التنمية الاقتصادية واهميتها	١٤
المبحث الثالث : دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية	١٧
الخاتمة	٢٢
المصادر	٢٤

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي في أواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوعة الاستثمارات الأجنبية لأنها تعد الظاهرة الأكثر قوه وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعدية الجنسية اذا أصبح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية او التسويقية او التكنولوجية وحتى الإعلامية.

والعراق كما هو معلوم بحاجة الى إعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب وإنعاش القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة وتقادم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج الى إعادة بناء وتحديث إضافة الى قطاع الكهرباء والماء ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديدا وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد ومن الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والاعمار وصعوبة الحصول على قروض إضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد إضافية ولم يكن أمام العراق خيار آخر اذا ما أراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية سوى اللجوء الى الاستثمارات الأجنبية لتأمين الحد الأدنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء.

أولاً :- الاشكالية

ان إشكالية تمويل التنمية وإعادة بناء ما دمرته الحروب من البنى التحتية ومدة الحصار و ردم فجوة التخلف هي إشكالية حقيقية برزت نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي وقلة المدخرات طوال المدة الماضية، مما ادى قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المستثمر الأجنبي عن الدخول الى البلاد نتيجة لعدم استقرار الوضع الأمني، وبالتالي أحجام البنوك الدولية عن الإقراض إضافة إلى ضخامة المديونية الخارجية للدول وما يتبعها من خدمة الدَين والتعويضات.

ثانياً:- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دور ألاستثمار الأجنبي المباشر كونه احد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية و إعادة اعمار الدول وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد الدولي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الأجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وإدخال الأساليب الحديثة في الإدارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية إداريا وفنياً.

ثالثا:- أهداف البحث

١. التعريف بالاستثمار الأجنبي، إذ أنه ليس رأس المال المادي فقط بل يتضمن نقل التكنولوجيا المتطورة وأساليب الإدارة الحديثة وتقاليد عمل جديدة وتدريب الكوادر الوطنية وفتح فرص عمل جديدة ومشاركة العالم في النهضة العلمية الحديثة.

٢. ضرورة الربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع النفطي للدول لقيادة عملية التنمية والاعمار بوتيرة أسرع بدلا من ربط هذا الاستثمار بشكل أساسي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني اختصارا للزمن وتعويضاً لمصادر التمويل المحلية.

رابعا:- منهجية البحث

اعتمد البحث منهج التحليل الوصفي بالاستناد إلى الأداة الإحصائية .

خامساً :- فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من ان الاستثمار الأجنبي الموجه نحو القطاعات الاقتصادية المهمة يؤدي الى تطور تلك القطاعات وعليه فان توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع النفطي يؤدي بالنتيجة الى زيادة الموارد المالية وتعزيز الإيرادات العامة للدولة مما ينعكس إيجابا على عملية التنمية الاقتصادية وإعادة الاعمار في العراق .

سادساً :- هيكلية البحث

ضم البحث في طياته، المقدمة ومشكلة وأهداف البحث وتبويبه و شمل البحث على ثلاثة مباحث فضلا عن إستنتاجات خرج بها ذات صلة للتحقق من الفرضية ، ومن ثم توصيات خاصة بالدول النامية و بشكل أخص التجربة العراقية .

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار وأهميته

المبحث الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية أنواعها وأهميتها

المبحث الثالث : دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار وأهميته

احتلت التنمية الاقتصادية مكان الصدارة في اهتمامات الدول النامية ، إلا أن تمويل تلك التنمية قد استأثر بالجانب الأكبر من ذلك الاهتمام في ضوء قصور رأس المال الذي يعد قيداً أساسيًا وعقبة كبيرة تحول دون انطلاق الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي التي تنشدها تلك الدول ، مما ألجأها إلى مصادر خارجية للتمويل تتمثل في منح الإعانات والقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لسد فجوتي الموارد المحلية والنقد ، ويعرف الاستثمار بأنه الإضافات على السلع الإنتاجية بأنواعها كالمواد الأولية والآلات والمعدات والمكائن والمباني وغيرها من الأمور المستخدمة في عملية الإنتاج التي تشكل جزءا من الثروة الوطنية والتي تشكل بمجموعها الإضافات الصافية الى خزين رأس المال الحقيقي للبلاد [١] .

ولاهمية المبحث سيتم تقسيمه الى مطلبين

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار

المطلب الثاني : أهمية الاستثمار

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار

يعد الإنفاق الاستثماري احد عناصر الناتج القومي الإجمالي وهو أكثر العناصر للتغيرات وعدم الاستقرار، مما يسبب التقلبات في الإنتاج والدخل والتوظيف ، ويعد الاستثمار عامل أساسي في تحديد حجم الدخل القومي ، فالدخل القومي يتوقف على مقدار الاستثمار وان استقراره او تقلباته يتوقف على استقرار او تقلبات الاستثمار ، وان كل من المضاعف، والمعجل يفسران هذه العلاقة .

ويحظى مفهوم الاستثمار موقعا مهما في الفكر الاقتصادي سواء كان الفكر القديم او الحديث فيما يؤديه من دور بارز ومهم في عملية التنمية الاقتصادية وهو جزء من الفعالية الاقتصادية التي تحرك الاقتصاد القومي، فأما ان يكون ذا تأثير ايجابي على الاقتصاد القومي او ذا تأثير سلبي عندما يكون مبني على أسس غير صحيحة ، فقد يؤدي الى ارتفاع الأسعار والى التضخم اذا لم يحفز الطاقات الإنتاجية المعطلة وتعذر توسيع الإنتاج ، كما ان زيادة الطلب على السلع الأجنبية إذا لم يقابله رصيد كاف من العملات الأجنبية

([١]) د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين نموذجا، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٢، ص١٦ .

سيؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار الداخلية ، ولذا فقد تعددت آراء المفكرين الاقتصاديين حول مفهوم الاستثمار فمنهم من يرى ان الاستثمار هو (الفعاليات الاقتصادية التي تستخدم موارد المجتمع للمحافظة على او زيادة المخزون من الثروة الرأسمالية [١] .

ويرى بعضهم بأنه قيمة الإنتاج الذي لم يستهلك ، او هو الإضافة الجديدة للمخزون من الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة او هو ذلك الجزء من الإنتاج الجاري والواردات التي لم تصدر او تستهلك وإنما تضاف الى رأس المال العيبي في شكل الآلات والمعدات الإنتاجية ، كما عرفه آخرون بأنه الإنفاق على تجهيز رأس المال اي الإضافة الصافية الى الموجودات الرأسمالية التي حصل عليها زيادة في الإنتاج والدخل، ولابد من الإشارة هنا الى ان الاستثمار كلمة مرادفة للتراكم الذي يتحقق في ظل النظام الرأسمالي الموسع أي ان التراكم الرأسمالي يمثل الجزء المستثمر من فائض القيمة [٢] .

لم يكن الاستثمار معروفا قديما، وبالذات على المستوى الدولي بالشكل او بالمستوى المعروف في وقتنا الحاضر ، ولقد ازدهرت علميات الاستثمار الدولي المباشر في الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات، من القرن الماضي تحت تأثير أيديولوجية التنمية الساندة وباعتبار ان اغلب دول العالم باستثناء الصناعية منها فهي دول سائرة في طريق النمو في فترة أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين وتمتلك ثروات طبيعية هائلة، فتسارعت الدول الصناعية وشركاتها بالحصول على امتيازات استثمارية للتنقيب عن هذه الثروات وذلك عن طريق مشاركة الحكومات الوطنية لتلك الدول او عن طريق دفع مبالغ مالية مقابل استثمار تلك الثروات [٣].

ثم تطورت نوعية الاستثمار في الدول النامية بالشكل الذي نراه حاليا وذلك عن طريق مشاركة راس المال الأجنبي لرأس المال الوطني هذا من ناحية، بل ذهبت اغلب التشريعات في الدول النامية الى سن القوانين التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مستغلة هذه الاستثمارات في قيام صناعات جديدة بالدول النامية واستصلاح الأراضي الزراعية والمشروعات الإسكانية في بعض الدول وعلى سبيل المثال مصر. ومما سبق نلاحظ ان أساس الاستثمار مبني على نقطتين هامتين وهما [٤] :

أولا: استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية او السائرة في طريق النمو.

ثانيا: إيجاد أسواق جديدة للشركات الصناعية الكبرى لتصريف منتجاتها.

([١]) ساموبلسون ، نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، بيروت ، ، ٢٠٠٦ ، ص٢٧٥.

([٢]) ساموبلسون ، نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص٢٧٦ .

([٣]) د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين نموذجا ، مصدر سابق ، ص١٧ .

([٤]) ثائر محمود رشيد ،الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، بحث مقدم الى مؤتمر وزارة التجارة ، الجزائر، ٢٠٠٨ ، ص٥٧.

وبعد اكتشاف ثروات طبيعية هائلة في الدول النامية اتجهت اغلب الحكومات لمحاولة تطوير نفسها ونقل التكنولوجيا إليها وذلك عن طريق جلب رؤوس الأموال الأجنبية في صور شركات غير وطنية من جانب او عن طريق مشاركة الدولة وتلك الشركات من جانب آخر او بالمشاركة بين مواطنيها والشركات الأجنبية من جهة أخرى.

ومن الطبيعي ان القانون الوطني المنظم للشركات الداخلية والتعامل الداخلي يختلف من دولة الى أخرى وكذلك الأنظمة والإيديولوجيات التي تحكم هذه الأنظمة فمنها من يشجع على الاستثمار بشكل مقيد ومنها ما يقيد الاستثمار بجملة من التشريعات ، ولكن اغلب النظم السياسية والتي تدعو الى الانفتاح الاقتصادي على العالم أي استثمار رؤوس الأموال الأجنبية تحاول سن تشريعات ونظم قانونية جديدة تفسح المجال أمام استثمار رأس المال الأجنبي وذلك لزيادة قدرتها الإنتاجية في بعض الصناعات او خلق صناعة جديدة بها ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والنظم الإدارية المتطورة [١].

اذن يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي او معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته او جهوده او أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده او بالمشاركة مع شخص طبيعي او معنوي محلي او أجنبي او مع الدولة او مع مواطنيها في إنشاء مشروع او مشروعات مشتركة ويتميز الاستثمار المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في بلد المضيف والثاني ملكيته الكلية او الجزئية للمشروع أي الاستغلال المباشر للمشروع وأي مشروع من هذا النوع يمكن ان يحوز الشخصية القانونية سواء كانت شركة وليدة أي ابتدائية لأول مرة او عن طريق شراء شركة محلية او أجنبية بشكل كلي او جزئي او عن طريق مشاركة شركة أخرى ، ومن أفضل الاستثمارات لدى المستثمرين الأجانب ان يكون الاستثمار بشكل مباشر ففي هذه الحالة يكون لهم حق اختيار النشاط الذي يستثمرون فيه من جهة، وكذلك لهم حق السيطرة على هذه المشروعات لما يمتازون به من نفوذ لهم في هذا النوع من الاستثمار [٢].

المطلب الثاني

أهمية الاستثمار

الأهميـة:- للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك لإستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل أبرزها الآتي [٣] :-

---

(١) ثائر محمود رشيد ،الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، مصدر سابق ، ص٥٧.

(٢) ساموبلسون ، نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص٢٧٦ .

(٣) د. محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الإقتصادية ، مركز المستقبل العربي ، العدد(٢٦٠) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ،ص١١. و د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين نموذجا ، مصدر سابق ، ص١٨ .

– رفع مستويات الإنتاج، وبالتالي التأثير إيجابياً بالدخل القومي وزيادة نسبة المتوسط لنصيب كل فرد.

– تحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم.

– تقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات أساسية.

– فتح الآفاق أمام العاطلين عن العمل للانخراط في سوق العمل وبالتالي تخفيض مستويات البطالة.

– رفع نسبة التكوين الرأسمالي الخاص بالدولة.

– إمداد سوق العمل بالأيدي العاملة الماهرة والفنييّن والإداريّن من شتى التخصصات.

– إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تتماشى مع رغباتهم.

– فتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج وبالتالي توفير عملات أجنبية ضرورية لاستغلالها في شراء الآلات والمعدات .

ونقطة أخرى في أهمية الاستثمار هي استغلال المصادر الهامة والقدرات الجامدة للنشاط .

يحتاج الاستثمار إلى مجموعة من العناصر أبرزها الآتي [١] :–

(١) وفرة البنية التحتية السليمة ، فمثلاً المنطقة الصناعية يجب أن يتوافر فيها الماء ،و الكهرباء ،و وسائل الاتصالات ،والمواصلات

(٢) وفرة الكوادر البشرية المدربة ،و ووجود إدارة سليمة خالية من الروتين و التعقيد ،و هنا يجب الوقوف بجانب المستثمرين ،و حمايتهم من التعقيدات الروتينية التي تعترضهم من أجل الحصول على التراخيص التي يحتاجون إليها سواء من البلديات أو من الوزارات المختلفة .

(٣) وفرة رأس المال الذي يعتمد عليه في شراء الآلات ،و المعدات اللازمة للمشروعات .

(٤) وفرة السياسة الاقتصادية الملائمة و لابد من انسجام هذه السياسة مع القوانين و التشريعات .

(٥) وجود قوانين ثابتة غير متناقضة ،و تتميز بانسجامها .

و هناك مجالات متعددة للاستثمار ،و تختلف المجالات وفقاً للهدف و فقاً لرأس المال [٢] :

([١]) د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين نموذجا ، مصدر سابق ، ص١٨ .

([٢]) فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص٢٢٣ .

أولاً // مجالات الاستثمار وفقاً للهدف

– الاستثمار في مجال الصناعة

– الاستثمار في مجال السياحة

– الاستثمار في مجال الزراعة

ثانياً //مجالات الاستثمار و فقاً لرأس المال

– الاستثمار الوطني.

– الاستثمار الأجنبي.

معوقات الاستثمار :– هناك عدة معوقات ستعترض المشروعات ،و من أبرز هذه المعوقات ما يلي [1] :–

(أ) زيادة الفوائد التي تفرض على المشروعات .

(ب) عدم وضوح الرؤية ،و السياسات الاقتصادية .

(ج) اضطراب الأوضاع في البيئة التي تقام بها المشروعات الاستثمارية .

(د) التعقيدات التي تفرضها الدولة على المستثمرين .

(1) د. محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الإقتصادية ، مصدر سابق ، ص١٢ .

المبحث الثاني

مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها

نشأت التنمية الاقتصادية في مشروع إعادة الاعمار في فترة ما بعد الحرب الذي بدأته الولايات المتحدة ، وفي أثناء خطاب تنصيب الرئيس هاري ترومان في عام ١٩٤٩، أقرّ أن تنمية المناطق غير المتطورة أولوية بالنسبة للغرب :

ما يزيد عن نصف سكان العالم يعيشون في ظروف تقترب من حد البؤس، فلا يحصلون على الطعام المناسب، وبالتالي فهم ضحايا المرض ينهش في أجسادهم ، كما أن حياتهم الاقتصادية بدائية وغير متطورة، ويشكل الفقر الذي يعانون منه عائقًا وتهديدًا عليهم وعلى المناطق الأكثر رخاءً على حد سواء ، ولأول مرة في التاريخ، تمتلك البشرية المعرفة والمهارة التي تسهم في تخفيف معاناة هؤلاء الأشخاص ... وأرى أن علينا أن نوفر لتلك الشعوب المحبة للسلام مزايا مخزوننا من المعرفة التقنية لمساعدتهم في تحقيق طموحاتهم في التمتع بحياة أفضل...وما نتصوره في هذا الشأن يكمن في توفير برنامج تنمية قائم على مفاهيم التعامل الديمقراطي العادل ... وبهذا يتمثل مفتاح الرخاء والسلام في السعي نحو تحقيق إنتاجية أكبر ، ويمكن تحقيق تلك الإنتاجية الأكبر من خلال التطبيق الأوسع نطاقًا والأكثر قوة للمعرفة العلمية والتقنية الحديثة"[١].

والتنمية الاقتصادية بشكل عام هي الإجراءات المنسقة والمستديمة التي تتخذ من قبل صناع القرار وبعض الجماعات المشتركة ، لتحسين اقتصاد الدولة من خلال النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد وزيادة الإنتاجية في العمل وهذا النهوض يتطلب سلسلة تغييرات لضمان استمراريته ، فبدون هذه السلسلة يتوقف النمو والنهوض بالاقتصاد ، وتهدف التنمية الاقتصادية الى ضمان رفاهية الاجتماعية والاقتصادية للناس[٢].

ولمعرفة ماهية التنمية الاقتصادية سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول : مفهوم التّنمية الاقتصاديّة .

المطلب الثاني : أنواع التنمية الاقتصادية وأهميتها .

١- د. محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الإقتصادية ، مصدر سابق ، ص٢١.

٢- فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص٢٣٤.

المطلب الأول

مفهوم التّنمية الاقتصاديّة

إن دراسة المجتمع كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلف الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين ولعل من أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية التخلّف خاصة في دول العالم الثالث نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية المعاصرة ومنه أخذ البحث في مجال التنمية يزداد شساعة ويتطرق إلى ميادين جديدة لم تعرف ولم تدرس سابقا في ميدان التنمية كما هو معروف تقليديا (التنمية الاقتصادية) وكانت قضايا ومشكلات التخلّف السياسي خاصة في الدول المتخلّفة من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين لعلوم السياسة والاجتماع، كما كان البحث في إمكانيات ومتطلبات التغير السياسي هي محور هذا الاهتمام، ومن هنا برزت التنمية السياسية كمفهوم ومجال جديد من مجالات التنمية وكتخصص جديد في ميدان العلوم السياسية وعلم الاجتماع ، ومنه يمكن التساؤل عن ماهية التنمية السياسية ومدى علاقتها بالمجالات التقليدية لمفهوم التنمية وأهمها التنمية الاقتصادية [1] ؟

تعريف التنمية الاقصادية في اللغة والاصطلاح :

أ- لغة : التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد و كثر [2].

ب- اصطلاحا: أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها . ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو" بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة ١٨٨٩. وبذلك تكون التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلاّ لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات" [3].

([1]) ساموبلسون ، نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص٢٨١.

([2]) طارق عثمان الحسون ، العولمة و التنمية الاقتصادية ، ط١ ، دار المنهل ، عمان- الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠٤.

([3]) صليحة مقاوسي وهند جمعوني ، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية ، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري ، قراءات حديثة في التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، السنة الجامعية : ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص٤.

وهناك نظرتين لمفهوم التنمية :

النظرة الأولى: تعتمد على التنمية هي: "عملية " على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة، وهي تسير في اتجاه واحد .

أما النظرة الثانية : فتنظر إلى التنمية بوصفها "أداة" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم " الإرادة" بالنسبة للمجتمع [١] .

ولكن عمد الباحثين على دراستها كعملية process وليس كأداة أو حالة .

وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل ".

التّنمية الاقتصاديّة :- هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالةٍ اقتصاديّةٍ إلى أخرى جديدةٍ؛ بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعيّ؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا. وتُعرَّف التّنمية الاقتصاديّة بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة ، وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة؛ للاستفادة من الثّروات المُتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامّةً [٢].

تُعدّ التّنمية الاقتصاديّة فرعاً من فروع علم الاقتصاد؛ حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصاديّة في الدّول النّامية ونهوضها؛ لذلك تعدُّ من الوسائل المُعزّزة للنموّ الاقتصاديّ في العديد من القطاعات العامّة، مثل: التّعليم، والصحّة، وبيئة العمل، والسّياسات الاجتماعيّة، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التّأقلم مع الظّروف الاقتصاديّة المؤثّرة على قطاع الاقتصاد؛ سواءً الكليّ، أو الجزئيّ [٣].

إنّ التفكير الحقيقيّ في التّنمية الاقتصاديّة يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية؛ وخصوصاً بعد خضوع العديد من الدّول للاحتلال الأوروبيّ، إذ أثّر كثيراً على مجتمعاتها؛ بسبب استغلاله الموارِدَ الطبيعيّة

---

(١) صليحة مقاوسي وهند جمعوني ، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٥.

(٢) ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، مصر ، ٢٠٠٦ ، ص٦٢٧ .

(٣) ثائر محمود رشيد ،الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، مصدر سابق ، ص٦٤.

فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوروبيّ لهذه الدّول، بقيت تعاني انخفاضاً في معدّل المستوى المعيشيّ، مع انتشارٍ ملحوظٍ للمجتمعات الفقيرة، المعروفة في الأدبيّات الاقتصاديّة بمصطلح الدُّول النّامية [١].

اعتمد تطبيق التّنمية الاقتصاديّة ودراستها في القرن العشرين، على إدراك مجموعةٍ من المعايير والمؤشّرات المُستخدَمة للتّعامل مع الدول، وخصوصاً النّامية منها؛ لذلك لا يوجد إلى الآن تعريف ثابت لمصطلح الدول النّامية، ممّا أدّى إلى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التّنمية الاقتصاديّة لهذه الدّول، لذا تمّ الاعتماد على معيار دخل الأفراد؛ لأنّه من أهمّ المعايير الاقتصاديّة تأثيراً على الاقتصاد؛ إذ كلّما كان الدخل الفرديّ مرتفعاً، أدّى ذلك إلى نموّ الاقتصاد، واستُخدِم كذلك معيار قيمة الخدمات والسّلع، فعندما يمتلك السكّان قوّةً شرائيّةً مناسبةً، عندها يشير ذلك إلى وجود تنمية اقتصاديّة واضحة، تُعرَف بمصطلح الرّفاه الاقتصاديّ.

اهتمّ البنك الدوليّ في عام ١٩٨٥م بمتابعة التّنمية الاقتصاديّة في الدّول النّامية، خاصّةً ذات الدّخل المنخفض نسبيّاً؛ إذ تمّت الإشارة إلى أنّ الدّولة النامية هي التي تحتاج دعماً في تنميتها الاقتصاديّة، ومعدّل الدّخل الخاصّ للفرد الواحد فيها أقلّ من ٤٠٠ دولار أمريكيّ، مقارنةً بالدول متوسّطة الدّخل، حيث يتجاوز معدّل دخل الفرد فيها ٤٠٠ دولار، وهكذا أصبح للتّنمية الاقتصاديّة دور محوريّ ومهمّ في الواقع الاقتصاديّ للدّول، وتحديداً تلك التي تعاني صعوبةً كبيرةً في التعامل مع قطاع الاقتصاد الخاصّ بها، ممّا يدفعها إلى تطبيق خُطّة إستراتيجية وتنمويّة ؛ بهدف دعم التّنمية الاقتصاديّة فيها [٢].

تتميّز التّنمية الاقتصاديّة بمجموعةٍ من الخصائص، ومنها:

الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ، تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب ، التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة، وتطويرهما ، الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتيّة؛ لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة المعزِّزة لتطبيق التّخطيط في الحكومات، والمؤسّسات الاقتصاديّة المهتمّة بمتابعة النموّ الاقتصاديّ باستمرارٍ [٣].

أنواع التنمية الاقتصادية :-

- التنمية الشاملة : تهتم التنمية الشاملة بتطوير كافة القطاعات من خلال أداء نشاطات وعمليات تساهم بإحداث التطورات ، كما تمنح السكان أهمية بالغة كما تمنحها للقطاعات ، وتعني التنمية الشاملة بأنها

---

(١) ثائر محمود رشيد ،الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، مصدر سابق ، ص٦٥ .

(٢) محمد القطاربي ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، ط٣، دار المنهل ، الأردن ، ٢٠١١ ، ص٣٢٦.

(٣) فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص٢٣٦.

القدرة على إيجاد تغيير جذري كمّياً ونوعياً وهيكلياً في البيئة المحيطة بها ، وتكون عبارة عن نظام اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

- التنمية المستدامة : وهي التنمية التي يتم إحداثها لمواكبة التطورات وتلبية الاحتياجات التي يبديها الأفراد في الجيل المواكب دون أن تتطلب التضحية من الأجيال اللاحقة وإلحاق الضرر بهم ، كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة الناشئة بين النشاط الاقتصادي ومدى استخدامه واستغلاله للموارد الطبيعية في أداء العملية الانتاجية ومدى تأثيره على حياة المجتمع ونمطه ، وبالتالي القدرة على الوصول الى انتاج مخرجات تتمتع بنوعية جيدة ترتبط بالنشاط الاقتصادي ، وتتطلب الترشيد باستخدام الموارد الطبيعية واستغلالها لضمان تأمين الاستدامة والسلامة للأفراد .
- التنمية المتكاملة : وتسمى ايضاً بالتنمية المندمجة ، وتعني العملية التي يكون ناتجها رفع مستوى الفرص في الحياة للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما دون التأثير على حياة أفراد آخرين في الوقت ذاته وفي المجتمع ذاته ، ويكون هذا الارتفاع ملموساً فيما يتعلّق بالخدمات الشاملة والإنتاج ، والتي تكون مرتبطة بشكل مباشر في حركة المجتمع ، وتعتمد على استخدام الأساليب العلمية الحديثة في مجالات التكنولوجية والإدارية [١] .
- التنمية المتخصصة : وهي التي تختص بقطاعات معينة دون غيرها ، وترتبط بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية .

المطلب الثاني

أهمية التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي هو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية مستمرة خلال فترة محددة ، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب ،وأهمية التنمية الاقتصادية تتلخص في التالي[٢] :

١- زيادة الدخل الحقيقي تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذالك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها و تزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي .

([١]) زهران، حمدية ، التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر ، ط١ ، مكتبة عين شمس ، مصر ، ١٩٩٥ ، ص٤٢٧.

([٢]) زهران، حمدية ، التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر ، مصدر سابق ، ص٤٢٨ .

و الدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذالك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة و ليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة ، كمعدل الزيادة في السكان و إمكانيات البلد المادية و الفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي ، فكلما توفرت أموال أكثر و كفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي و بالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا و عموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا [١] .

٢- توفير فرص عمل للمواطنين ، توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.

٣- رفع مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ، ذالك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان ، و بالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي ، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذالك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا [٢] .

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل و بالتالي انخفاض مستوى معيشة ، و كذالك الحل لو كان نظام توزيع الدخل مختلا و في هذه الحلة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي و هي عادة تكون قلة من الناس ، و بالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض ، و بما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة و العكس كلما كان منخفضا كلما دل ذالك على انخفاض مستوى المعيشة ، لذالك لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة و تحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب

([١]) طارق عثمان الحسون ، العولمة و التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٢٠٦.

([٢]) طارق عثمان الحسون ، العولمة و التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٢٠٧.

أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا و ذالك بالتحكم في معجل المواليد و الهبوط بيه إلى مستوى ملائم و من ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان [١] .

٤- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرة في توزيع المد خول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ، و هذا التفاوت من توزيع الثروات و الدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين حالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر المدقع [٢].

و نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، و البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي[٣].

٦- تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.

الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزِّزة لدور الصّناعة، والزّراعة، والتّجارة المحليّة، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّةً. الاستفادة من التّكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة؛ فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصاديّة، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمّها: الأبحاث، والتّعليم [٤].

أهداف التّنمية الاقتصاديّة تسعى التّنمية الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي:

---

(١) إسماعيل عربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤ ، ص٢٨٣.

(٢) زهران، حمدية ، التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر ، مصدر سابق ، ص٤٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٤٣٠ .

(٤) محمد القطاربي ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٣٢٧.

- زيادة الدّخل القوميّ: هذا هو الهدف الرئيسيّ والأوّل من الأهداف الخاصة بالتّنمية الاقتصاديّة، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصّناعة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ.
- استثمار الموارد الطبيعيّة: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول؛ عن طريق دعم البنية التحتيّة العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة.
- دعم رؤوس الأموال: يهتمّ هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً؛ بسبب قلة الادّخار المرتبط بالاحتياطات الماليّة في البنك المركزيّ، والبنوك التجاريّة المشتملة على المال بصفته العاديّة، أو الأوراق الماليّة المتنوّعة، مثل: السّندات.
- الاهتمام بالتبادل التجاريّ: هذا الهدف خاصّ بتنمية التجارة، ويهتمّ بمتابعة الصّادرات، والواردات التجاريّة المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النّامية، والدول الأخرى؛ وخصوصاً تلك التي تشتري الصّادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدّعم للحاجات الأساسيّة للسكّان.
- معالجة الفساد الإداريّ: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعاتٍ، تحدّ من انتشار الفساد الإداريّ الذي يؤثّر على استقرار القطاع الاقتصاديّ، ويستغلّ موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحليّ، وتعزيز نموّه وازدهاره في المجالات كافّةً.
- إدارة الدّيون الخارجيّة: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطّرق المناسبة لسداد هذه الديون، ممّا يساهم في تعزيز النموّ الاقتصاديّ، وزيادة النّفقات الخاصّة بالإنتاج [1].

مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة :- تُستخدَم مجموعةٌ من الوسائل والمؤشّرات، لقياس مدى نجاح التّنمية الاقتصاديّة في المجتمع، ومن أهمّها:

الناتج القوميّ الإجماليّ : يُسمّى اختصاراً بالحروف (GNP)، ويُعدّ حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المُستخدَمة في قياس التّنمية الاقتصاديّة في الدول؛ إذ يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المُنتَجةِ بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصاديّة المتنوّعة في فترة زمنيّة معيّنة، تشكّل جزءاً من الإنتاج العامّ في الدولة.

الناتج المحليّ الإجماليّ : يُسمّى اختصاراً بالحروف (GDP)، ويُعدّ حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القوميّ الإجماليّ، ويساعد على التعرّف على طبيعة نجاح التّنمية الاقتصاديّة في الدولة؛ إذ

([1]) ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٦٢٨ .

يشير إلى قيمة السلع والخدمات المُنتَجة، والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاريّ، والتي تُطبَّق عليها عمليّات البيع والشراء المُعتادة [1].

(1) المصدر نفسه ، ص٦٢٩ .

المبحث الثالث

دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية

أدت صعوبة الحصول على القروض و تزايد معدلات الفائدة عليها بالإضافة إلى تدني مستوى المساعدات الممنوحة إلى الدول النامية إلى حدوث أزمة تمويل للتنمية في الاقتصاديات النامية، وهو ما نجم عنه تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلعب دور البديل للمساعدات الرسمية والمديونية، من هنا صارت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتل مكانة خاصة عند تسطير سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية والعربية خاصة و هذا لما تحدثه من زيادة في قدرات الإنتاجية، ورفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة ومتزايدة وبلوغ مستويات أعلى من التنافسية لاقتصادياتها[١] .

إن مبدأ مكرر الاستثمار يعترف ضمناً بأن مصادر تكوين الدخل إنما تُستمد من الإنفاق على كل من الاستهلاك وأغراض الاستثمار(باستبعاد عامل اكتناز الدخل طبعاً) ولكنه يؤكد على أهمية الاستثمار في تنمية الدخل، بما يترتب على نمو الدخل من زيادة في الطلب على سلع وخدمات الاستهلاك والمنتجات الأخرى المصنوعة محلياً، وأن هذا مفاده تقوية الحافز إلى زيادة الاستثمار بالتبعية ويفيد مبدأ التعجيل أن زيادة الدخل ستؤدي بدورها إلى زيادة الاستثمار، وأن هذا سوف يتحقق بغض النظر عن الكيفية التي يتوزع بها إنفاق الدخل بين العمليات الاستثمارية[٢] ، ونتيجة لتداخل وتفاعل تأثيرات مكرر الاستثمار وعامل التعجيل، نرى أن الزيادة التي تتحصل أولاً في ميدان الاستثمار ، وهي تتمثل في ظاهرة توسيع المال ثم تعميقه كما أوضحنا ، لابد وأن تفضي إلى رفع مستوى الدخل العام، وكذلك نسبة ما يدخر منه، وأن هذه العلاقة من شانها أن تؤدي بنفس الكيفية إلى زيادة الاستثمار زيادات متتالية بين مرحلة وأخرى، وهكذا دواليك.

ويرجع ارتفاع الدخل في الواقع إلى مفعول الأثر الاستثماري، فعندما يزداد التكرار الانفاقي في البلاد نتيجة ارتفاع الدخل النقدي في أرجاء الصناعة(وخاصة في صناعات التصدير) فانه من المحتمل جداً أن يقبل المستثمرون على زيادة حجم استثماراتهم أو القيام بعمليات استثمارية جديدة للإفادة من الظروف السائدة،ومما لاشك فيه أن زيادة حجم الطلب تعتبر عاملاً رئيسياً يؤثر في معدل الاستثمار وحجمه، ومن المتوقع أن تغري زيادة التكرار الانفاقي (وهي توازي حجم الطلب) أصحاب رؤوس الأموال في القيام ببعض العمليات الاستثمارية التي يترتب عليها زيادة الدخول الحقيقية[٣].

١- خالد وهيب الراوي ، الاستثمار ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، الدار البيضاء – المغرب ، ١٩٩٩ ، ص٣٥٦.

٢- فيصل أحمد بوطيبة ، العائد من الاستثمار في التعليم ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠١٦ ، ص١٧٩.

٣- طارق عثمان الحسون ، العولمة و التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٢٠٧ .

والجدير بالذكر أن التكرار الإنفاقي على الاستثمار لا يتوقف على حجم الإنفاق الحكومي في كل مرحلة، وإنما يتأثر به تأثراً كبيراً عند الشروع بتنفيذ منهاج التصنيع حيث يتخذ الإنفاق الحكومي آنذاك صفة الاستثمار(المستقل) ويكون من الأهمية بمكان، الأمر الذي يغري المشاريع الخاصة على القيام باستثمارات جديدة تكون ربحيتها مشتقة من عمليات الاستثمار الحكومي،سواء جاء ذلك من تجهيز المشاريع الحكومية بالسلع والمواد الإنشائية والخدمات، أو بإنتاج قدر اكبر من سلع وخدمات الاستهلاك لسد الزيادة الحاصلة في الطلب عليها.إذن فتنفيذ هذا المنهاج يشجع المشاريع المحلية كلها على زيادة عملياتها الاستثمارية، لأنه كلما تيسر خلق دخل جديد في الاستثمارات التي تمولها الحكومة، كلما أمكن مواصلة الاستثمار بسهولة اكبر في المراحل المقبلة، والتعويل بدرجة اكبر على مساهمة المشاريع الخاصة بجانب الحكومة في كل من مجالي التمويل وتنظيم استغلال الموارد العاطلة،وهكذا يتسع نطاق تثمير الادخارات ويزداد تكثيف استثمار رؤوس الأموال في العمليات الإنتاجية، بما يترتب على ذلك استحثاث نمو القوة الشرائية،واتساع نطاق الاستخدام، ونشاط عمليات تكوين رأس المال بالتبعية، كل هذا يتوقف على إعداد وتطبيق منهاج ملائم للتصنيع، تعطى الأهمية فيه إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي على الاستثمار،دون التقيد كثيراً في المراحل الأولى باعتبارات الربحية(التي يتوقف عليها في المعتاد أمر استثمار الأموال الخاصة، بالإضافة إلى اعتداد الأخيرة باعتبارات توافر قوة شرائية في الأسواق لتصريف منتجاتها)[1].

ونرى مما تقدم أن منهاج التصنيع يستطيع أن يولد قوى توسعية كبرى تعمل على تبديل الأوضاع الاقتصادية القائمة، فهو يقوض(على درجات متفاوتة من الشدة)العلاقات والمؤسسات القديمة التي لم تعد تتلائم مع مقتضيات التقدم الاقتصادي، ويخلف تنظيمات وعلاقات ومصالح جديدة تهتم بأمر تنمية الإنتاج بالنظر لما تحصل عليه من المنافع والأرباح، وتصيبه من المغانم في الميادين التجارية والاقتصادية والسياسية كما أن الشيء الكثير يتوقف على عنصر المبادأة، فالمبادأة في القيام بالاستثمار(ربما تتخذه من أشكال توسيع الاستخدام الأفقي لرأس المال في بادئ الأمر، وتتطور إليه من تكثيف الاستثمار، تحظى بأهمية كبرى لأنه من المسلم به أن العامل الديناميكي في الجهاز الاقتصادي هو حجم الاستثمار ومعدل تغيره، وليس تغير الإنفاق الاستهلاكي الذي هو محصلة لقوى الاستثمارات والتغيرات التي تترتب عليه)[2].

١- طارق عثمان الحسون ، العولمة و التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٢٠٨ .

٢- خالد وهيب الراوي ، الاستثمار ، مصدر سابق ، ص٣٥٧.

وتتجلى أهمية عامل المبادأة التي يتميز بها أول منهاج للتصنيع في إعادة توزيع عوامل الإنتاج، لاسيما تخفيف ضغط كثافة السكان في القرى والأرياف وتيسير القوة العاملة لمشروعات الاستثمار، واصلاح وسائل المواصلات وإنشاء طرق جديدة، وتنظيم عمليات استغلال الموارد الطبيعية(بما فيها المياه لأغراض الري وتوليد الكهرباء واستغلال الثروة المعدنية بما في ذلك النفط)ونشر المعرفة الفنية وما إلى ذلك من خطوات منهاج التنمية التي يمكن اعتبارها بمثابة شرارة تستخدم لإشعال نار الفعالية الاقتصادية، حتى إذا ما تم هذا سهل بعد ذلك استعجال تكوين رأس المال وزيادة الدخل[١].

أولاً / توزيع استثمارات رأس المال :

من الواجب التنويه هنا بأن تنمية الدخل لا تتوقف على حدوث الاستثمار فحسب، وإنما على معدل سرعة زيادة الاستثمار الذي هو حاصل متوسط الإنتاجية ونسبة الادخار من الدخل الوطني[٢].

هذا إلا أن زيادة الاستثمار تتأثر إلى حد بعيد بشكل رأس المال المستخدم في الصناعة(أي بشكل قسمة الاستثمار بين صناعات الإنتاج والاستهلاك) لابد وأن تؤثر بدورها في رفع كلفة العمليات الاستثمارية التي تضطلع بها المشاريع.

وعلى العكس مما هي الحال في البلدان المتقدمة، نجد أن الشطر الأكبر من رأس المال المحلي في البلاد المتخلفة يستثمر في صناعات الاستهلاك ولاسيما في الزراعة التي يعرف عنها أنها تفتقر إلى التنظيم وتسهيلات الري والمكائن، وان تنميتها تتطلب تحسين كل من أساليب الإنتاج ونوع المحاصيل، بالإضافة إلى امور أخرى، ومما لا شك فيه أن درجة استغلال الموارد الطبيعية تؤثر في شكل استثمار[٣].

ثانياً / الاتجاهات الحديثة في نظرية التنمية:

لقد أخذت المساهمات الحديثة في نظرية التنمية اتجاهين، حيث ركزّ الاتجاه الأول على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات تنمية سريعة ومتجددة ذاتيا، أما الاتجاه الثاني فقد ركزّ على العوامل المؤدية إلى تنمية اقتصادية متجددة.

١- خالد وهيب الراوي ، الاستثمار ، مصدر سابق ، ص٣٥٨.

٢- فيصل أحمد بوطيبة ، العائد من الاستثمار في التعليم ، مصدر سابق ، ص١٨٠ .

٣- مصطفى حبيب ، الاستثمار في الترخيص الامتيازي: الفرانشايز ، ط٢، دار الثقافة للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٤.

ثالثاً / أسباب فشل الدول النامية في تحقيق تنمية سريعة:

لقد قدمت عدّة تفسيرات لذلك مثل الشرك السكاني (تزايد السكان في الدول النامية يتمخض عنه انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الدخل)، تخصص الدول النامية في مجالات إنتاجية ذات آثار ثانوية على بقية القطاعات كاستخراج المعادن، أو الاعتماد على تصدير المواد الزراعية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية غير المواتية والمتمثلة في تدهور شروط التجارة لغير صالح هذه الدول، هذا فضلا عن عدم قدرتها على الادخار وضعف الحافز على الاستثمار وعدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج[١].

وللحد من هذا الفشل يتطلب ذلك دوراً للحكومة يسهم في تيسير وتسهيل نجاح هذه المشاريع ويتضمن ذلك عدة جوانب نوجزها بالاتي :

١- عدم دخول الحكومة في عمليات استثمار تعرف في العرف الاقتصادي على أنها دائماً استثمارات يجب أن تسند لقطاع الأعمال وتحديداً الاستثمار السياحي والتجاري (كتجارة السيارات والمجمعات التجارية) لان ذلك يعزز مبدأ الأحادية الاستثمارية ويولد دراجات من النمو غير المتوازن والتي في النهاية ستشكل ضغطاً على الحكومة وخفضاً لمستويات التنافسية والجودة والتميز .

٢- تعزيز الثقة في القطاع الخاص ضمن ضوابط من قبل الحكومة ، واعتباره مساهماً ومشاركاً في التنمية والنمو الاقتصادي وشريكاً للدولة في النوائب والعثرات الاقتصادية والسياسية للحكومة .

٣- تعزيز المكانة التنافسية لجودة المنتج من قبل الحكومة وألا يبقي المعدل الضريبي وزيادته هو الهم الأكبر للحكومات ، لان زيادة تكلفة الضريبة تعني الركود الاقتصادي لأطراف السوق – التاجر الدولة [٢].

٤- قيام الدولة بفرض مبدأ المسؤولية الاجتماعية على مشاريع قطاع الأعمال وتحديداً شركات الهاتف الخلوي والقطاع المصرفي والجامعات الخاصة والأهلية ، تستخدم هذه الأموال لمشاريع البني التحتية والاجتماعية لذو الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة .

٥- وجود دليل اقتصادي يساعد المستثمرين على الاستهداء لبعض المشاريع ذو الدخل العالي تقوم بإصدارة وزارة الاقتصاد والغرف التجارية وبصورة متجددة تحدد احتياجات الدولة من المشروعات وتقيس جدواها الاقتصادي ومستوي أرباحها[٣] .

١- مصطفى حبيب ، الاستثمار في الترخيص الامتيازي: الفرانشايز ، مصدر سابق ، ص ١٣٥.

٢- طارق عثمان الحسون ، العولمة و التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٢٠٩ .

٣- د. محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الإقتصادية ، مصدر سابق ، ص٣١.

رابعاً / تمويل التنمية الاقتصادية :

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال بسبب القوى الدائرية المفرغة والتي تشمل الطلب على رأس المال (الاستثمار) والذي يتحدد أساسا بالحافز على الاستثمار وسعة السوق وعرض رأس المال والذي تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخول منخفضة نظرا لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار منخفضة كذلك[١] .

لذا فإن التنمية الاقتصادية تستدعي أولا كسر هذه الدائرة، بمعنى إيجاد كافة السبل لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لهذه التنمية والتي توجه إلى :

- تحسين وزيادة رأس المال الاجتماعي .
- تحسين نوعية عنصر العمل بالتعليم والتدريب والخبرة .
- إعادة تخصيص الموارد وذلك بالتحول من استخدامات تتسم بانخفاض الإنتاجية إلى استخدامات تتسم بارتفاعها بما في ذلك استخدام موارد جديدة لم تكن مستغلة من قبل .
- اقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفرات .
- تحسين طرق الإنتاج باستخدام التكنولوجيات الحديثة .

وعموما فإن الدول النامية تحصل على حاجتها من الأموال من مصدرين رئيسيين هما : الموارد المحلية والموارد الأجنبية[٢] .

وما يجب التأكيد عليه هو أنه لا يمكن تجاهل الأهمية الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وبالتالي تكريس الاهتمام بها والتطوير لرأس المال البشري وبالتالي تقليل التخلف والتشوهات التي يعاني منها سوق العمل الوطني خصوصاً من قبل الحكومات عن طريق تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني وذلك من خلال برامج التأهيل والتدريب خصوصا مع وجود مثل هذه المشاريع التي تسهم في تحسين الإنتاجية و التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي سيعزز المكانة التنافسية للاقتصاد الوطني بأطرافه و لتعزيز هذا النهج المبارك يجب القيام بسن التشريعات التي تحمي حقوق الاستثمار وذلك من خلال العمل على وجود تعليمات وأنظمة وقوانين واضحة ولن يتم ذلك إلا حينما تكون المشروعات الاستثمارية على سلم أولويات الحكومات وعندها فقط سنضمن تحقيق الشراكة في الاقتصاد والشراكة في التنمية[٣].

١- ساموبلسون ، نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص٢٨٩.

٢- خالد وهيب الراوي ، الاستثمار ، مصدر سابق ، ص٣٥٨.

٣- مصطفى حبيب ، الاستثمار في الترخيص الامتيازي: الفرانشايز ، مصدر سابق ، ص ١٣٦.

الخاتمة

ومن خلال بحثنا هذا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات :-

الاستنتاجات

١. طالما يوجد نقص في مصادر تمويل التنمية فلابد من اللجوء الى الاستثمار الأجنبي المباشر اذ يمثل احد مصادر التمويل الخارجي البديل للمصادر المحلية.

٢. هناك مصلحة مشتركة بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف لان كلاهما يربح من عملية الاستثمار وان البلد المضيف هو اكبر الرابحين لان نتاج عملية الاستثمار سوف تبقى على ارض هذا البلد ويسجل لصالحه من خلال ما أحدثه من تطوير البنية الاقتصادية وتطوير المهارات ورفع مستوى الرفاهية.

٣. ان الاستثمار المحلي يحفز ويستنهض طالما يوجد استثمار أجنبي في البلد فالأخير يمثل إضافات مباشره الى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة وحجم المشاريع الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية.

٤. يجب الاعتراف بوجود محددات ومعوقات تواجه دخول وعمل الشركات الأجنبية وهي متعددة وشاملة تبدا بضعف عوامل الجذب ولا تنتهي بالبنية التحتية والتشريعية ومن هذه المعوقات ايضاً:-

أ- الافتقار الى الشفافية وشيوع الفساد الإداري والبيروقراطية وعدم الجدية والكفاءة في تطبيق التشريعات الجاذبة للمستثمر الأجنبي .

ب- عدم وجود دوافع حقيقية لتحويل الفوائض المالية الى استثمارات.

٥. هناك اختلالا في التخصيصات في الموازنات العراقية لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية وهذا مناقض لمنطق القوانين الاقتصادية فالاستثمار أكان حكومياً ام خاصاً هو الذي يمنح الاستمرارية والنمو ويخلق القيمة المضافة ويوفر فرص العمل.

٦. ان حل مشاكل القطاع النفطي العراقي وتنميته وبناءه بناءاً عصرياً هو المفتاح والمدخل الطبيعي لعملية النهوض الاقتصادي فالقطاع النفطي لازال القطاع القيادي في الاقتصاد العراقي وسيبقى كذلك حتى اشعاراً اخر ،و ان العقود النفطية هي ليست نصوص مقدسة لا يمكن التعديل والتبديل فيها وهذا امر يخضع لكفاءة المفاوض العراقي الذي يمثل مصالح البلد وعينه على فرص النهوض وديمومة التطور.

٧- ان الاستثمارات الاجنبية يمكن ان تكون سلاح ذو حدين ففي الوقت الذي تمكن من النهوض بواقع الاقتصاد العراقي فقد تكون عاملاً معرقلاً اذا سيء استخدامها وبناء مفردات عقودها بشكل لا يخضع للمصلحة الوطنية العليا من قبل المفاوض العراقي.

التوصيات

١. يجب اجتياز حاجز(المحرمات) الخاص بالخوف من الاستثمار الاجنبي.

٢. ان يتضمن الاستثمار الاجنبي وفق التعريف العلمي ادخال رؤوس الاموال النقدية والعينية من دولة المستثمر الى البلد المضيف من اجل الحصول على الامتياز الممنوح له وبعكسه لا يعتبر استثماراً اجنبياً.

٣. ايجاد الأرضية التشريعية والاقتصادية والامنية لتشجيع الشركات الاجنبية على الاستثمار في العراق ووضع الية تنفيذيه تعتمد تجارب الدول التي سبقتنا في هذا الميدان وعدم التقيد بما متاح حالياً من قوانين وسياسات واليات لان الاساس في البناء الاقتصادي هو الاستثمار الواسع والسليم الذي يضمن حقوق المستثمرين و جذب رؤوس الاموال العراقية المهاجرة وتامين الظروف والمستلزمات الضرورية لذلك التي منها:-

أ- تقديم الضمانات والحوافز المناسبة والضرورية.

ب- حرية تحويل الارباح و رؤوس الاموال.

ت- تسهيل الاجراءات الادارية(استحداث الشباك الواحد).

ث- وجود سوق مالي كفوء وفعال في المكان والزمان المطلوبين للاستثمار.

ج- اقامة مناطق حره لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاعات عالية التقانة التي يحتاجها البلد وهو متخلف فيها زمنياً وفنياً.

ح- وجود خدمات البنية الأساسية المدعومة.

خ- تسريع الاجراءات الجمركية والاعفاء من رسوم الجمارك والضرائب على الصادرات واعفاء المناطق الحرة من قوانين الملكية.

٤. عدم الترويج للاستثمارات التي لها مصدر تمويل محلي والا اصبحت عبئاً ومنافساً للإنتاج المحلي.

٥. رسم إستراتيجية واضحة للاستثمار الاجنبي لتحقيق التوازن بين مصلحة المستثمر والمصلحة الوطنية يتحدد بموجبها المجالات التي يدخلها الاستثمار الاجنبي والكيفية التي يدخل فيها دون ان يكون الباب مفتوحاً لجميع المجالات أي ان لا ندعو الى أي استثمارات بل التي يتطابق نوعها مع خطط وبرامج التنمية المطلوبة والبيئة العراقية.

٦. الاستفادة المثلى من الثروة النفطية لتنويع مصادر الاقتصاد العراقي وتطوير هيكل الصناعات الكيمياوية والصناعات السائدة والمكملة لها وتطوير القطاعات غير النفطية .

٧. تعظيم العائدات النفطية من خلال الاستثمار المبرمج لتطوير الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية وتفعيل كفاءة العنصر البشري الفنية ،و يجب التركيز على عقود المشاركة لما تتميز به من فعل سريع وإمكانيات ضخمه ومردودها الكبير المحفز للجانب المستثمر .

المصادر

١. إسماعيل عربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤.

٢. ثائر محمود رشيد ،الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، بحث مقدم الى مؤتمر وزارة التجارة ، ٢٠٠٨.

٣. خالد وهيب الراوي ، الاستثمار ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، الدار البيضاء – المغرب ، ١٩٩٩.

٤. زهران، حمدية ، التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر ، ط١ ، مكتبة عين شمس ، مصر ، ١٩٩٥.

٥. ساموبلسون ، نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، بيروت ، ، ٢٠٠٦.

٦. صليحة مقاوسي وهند جمعوني ، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية ، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري ، قراءات حديثة في التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، السنة الجامعية : ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٧. طارق عثمان الحسون ، العولمة و التنمية الاقتصادية ، ط١ ، دار المنهل ، عمان– الأردن ، ٢٠٠٥.

٨. فيصل أحمد بوطيبة ، العائد من الاستثمار في التعليم ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠١٦.

٩. محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الإقتصادية ، مركز المستقبل العربي ، العدد(٢٦٠) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠.

١٠. محمد القطاربي ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، ط٣، دار المنهل ، الأردن ، ٢٠١١.

١١. مصطفى حبيب ، الاستثمار في الترخيص الامتيازي: الفرانشايز ، ط٢، دار الثقافة للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٨.

١٢. ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، مصر ، ٢٠٠٦.

١٣. د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين نموذجا، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٢.